

باسمهم ، كما ان تصريحات الرئيس المصري ووعوده وتنازلاته لا يمكن ان تلزمهم جميعا . فقد شجب عدد من الاطراف العربية مبادرة السادات ، وحذر من مخاطرها ثم تكتل في « جبهة الصمود والتصدي » ، التي ضمت كلا من سوريا والجزائر وليبيا واليمن الجنوبي ومنظمة التحرير الفلسطينية ، لمواجهة نتائجها . غير انه مهما كانت الظروف التي دفعت الى انشاء تلك الجبهة او العوامل التي حركتها ، فمن الخطأ وصفها بأنها جبهة « غير معبدلة » او معادية للتسوية في المنطقة ، وان كان لها مفهومها الخاص بها للتسوية . في بيان قمة طرابلس ، يدين زيارة السادات الى القدس لانها ادت - من بين ما ادت اليه - الى « تحرير امكانية اقامة سلام عادل ومحترف يحفظ لlama العربية حقوقها القومية ويضمن لها تحرير اراضيها المحتلة وفي مقدمتها القدس ، ولشعب فلسطين حقوقه الوطنية الثابتة » . وعبارة « سلام عادل » ليست الا احدى مصطلحات شيفرة التسوية . اما البيان الثاني ، الصادر عن الاطراف ذاتها بعد قمة الجزائر ، في اوائل شباط الماضي ، فإنه يلخص « الرئيس السادات » لانه بمبادرةه ، « يعمل ضمن المخطط الاسرائيلي الاميركي الهادف الى تقويض امكانات تحقيق سلام عادل يرتكز على الانسحاب الشامل من كل الاراضي العربية المحتلة وضمان الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني بما في ذلك حقه في العودة وتقرير المصير واقامة دولته المستقلة فوق ترابه الوطني » .

وخلال انعقاد مؤتمر جبهة الصمود والتصدي الاول في طرابلس وقع ممثلو فصائل المقاومة بيانا . سماه بعضهم حتى « ميثاقا » ، بينما سارع اخرون الى المطالبة بعد المجلس الوطني الفلسطيني لتبنيه . غير ان ذلك البيان ايضا ، ورغم الموقف الذي صدر فيه ، لم يأت بجديد ولا ينم عن اي « رفض » متزمع ، اذ انه يعلن عن رفض قراري مجلس الامن رقم ٢٤٢ و ٢٢٨ - وليس في هذا اي جديد - ويطالب بالعمل على احقاق حقوق الشعب الفلسطيني المنشورة ، « بما فيه حقه في اقامة دولته الفلسطينية المستقلة على اي جزء يتم تحريره من الارض الفلسطينية في هذه المرحلة دون صلح ولا تفاوض ولا اعتراض » ، وليس في هذا ، ايضا . اي جديد .

والموافق والقرارات والبيانات التي اشرنا اليها تجد دعما لها ، من حيث الاستعداد للسير على طريق التسوية ، في قرارات مؤتمر القمة العربي الاخير ، السابع ، المنعقد في الرباط خلال تشرين الثاني ١٩٧٤ ، التي حظيت بالموافقة من قبل كل الدول العربية (عدا نظام واحد اعلن تحذيرا تجاهها) . وقد نصت تلك القرارات ، التي اكدها قرارات مؤتمر القمة العربي السادس ، على ان « الهدف المرجعي للامة العربية » يتمثل في « التحرير الكامل لجميع الاراضي العربية المحتلة في عدوان يونيو (حزيران) ١٩٦٧ ، وعدم التنازل او التفريط